

دراسة قياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1970 -

(2018)

A standard study of the impact of exchange rate fluctuations on Algerian

(exports and imports during the period (1970 - 2018)

عبد الله ياسين<sup>1</sup>،<sup>1</sup> جامعة طاهري محمد بشار - الجزائر، abdallahyassine62@gmail.com

تاريخ النشر: أبريل 2023

تاريخ القبول: 27 مارس 2023

تاريخ الاستلام: 09 ديسمبر 2022

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح وتقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف والوظائف النظم والنظريات المفسرة له، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة (1970-2018)، باستعمال نموذج الـ ARDL.

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف والصادرات والواردات وهذا راجع بالأساس إلى تحكم السلطات النقدية في انزلاقات سعر الصرف لأسباب جوهرية تتعلق بخاطر التخفيض إلى معدلات توازنية تراعي حقيقة الأوضاع الاقتصادية. مما يعني أننا لا نملك سعر صرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، صادرات، واردات، دينار، دولار.

تصنيف JEL: C01، E52.

**Abstract:**

This study aims to try to clarify and estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian exports and imports, as the various basic concepts related to the exchange rate, as well as the most important concepts related to exports and imports and the most important types of them, were identified. This study also aims to highlight the relationship Between the exchange rate, exports and imports, and on this basis, this study was addressed using statistical data on the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar, as well as Algerian exports and imports in the period (1970-2018), using the ARDL model.

The study concluded that there is no long-term equilibrium relationship between the exchange rate and exports and imports. This is mainly due to the monetary authorities 'control of exchange rate slippage for fundamental reasons related to the risk of reducing to equilibrium rates that take into account the reality of economic conditions. This means that we do not have a free exchange rate that reflects the true picture of the real exchange rate

**Keys words:** exchange rate, exchange rate systems, exports, imports, dinars, dollars.,  
**JEL classification codes:** C01، E52.

المؤلف المرسل: عبد الله ياسين، الإيميل: abdallahyassine62@gmail.com

تمهيد:

يمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاطم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية .

تؤثر تغيرات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري بحيث أن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار واردتها من السلع الاجنبية. كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية وهذا يؤدي إلى اختلال شروط التبادل التجاري.

إشكالية الدراسة: وما سبق وباعتبار الجزائر جزء من هذه الدول النامية، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟

#### فرضيات الدراسة:

انطلاقاً مما سبق وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- تؤثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات.
- تؤثر تقلبات سعر الصرف على الواردات.

#### أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من عنوان الدراسة، كون أن عنصر متغير سعر الصرف الاقتصادي يعتبر عنصراً شديداً الحساسية للمؤثرات الداخلية الدولية لاسيما أمام اتساع دور الصادرات والواردات في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الآثار التي تنعكس على قطاعات مختلفة.

### 1 - ادبيات النظرية لسعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها فيما يلي:

**1-2- سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين ( . بلقاسم، 2003، صفحة 10)، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين (الزهران، 2010، صفحة 14) .

- **سعر صرف رسمي:** أي المعمول به في ما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

- **سعر صرف موازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

**1-3- سعر الصرف الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي يعد مؤشراً مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية. (الغالب، 2011، صفحة 45)

**1-4- سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى (المجيد، 2005، صفحة 105)

**1-5-5- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج (موسى، 2010، صفحة 120)

**1-6-6- سعر الصرف التوازني:** إن تزايد تذبذبات سعر الصرف أدت إلى توجيه بحوث صندوق النقد الدولي نحو نماذج تحديد سعر الصرف التوازني، حيث تقدم هذه النماذج مزايا توضح المعالم الخاصة بتحليل الوضعيات المتعلقة باختلالات أن سعر الصرف التوازني يقدم كذلك معايير في تعريف سياسات الصرف، وهذه البحوث فرضت نفسها نتيجة الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي على وجه الخصوص، والتي كان سببها التقدير غير الحقيقي لمجموعة من العملات، والتي كان هدفها خلق أرباح تنافسية، بالإضافة إلى ذلك فإن عوامل الاقتصاد الجزئي، وخصوصا تأثيرات توقعات المتعاملين في سوق الصرف التي تم إدخالها مع حالة قوية للتأكد بالنظر إلى تطور أسعار الصرف، وهو الأمر الذي أدى إلى تطايره، ومنه فإن حسابات سعر الصرف التوازني إذا لم تكن دقيقة، فإنها تؤدي لتحديد هوامش المتعاملين في مستويات منخفضة. (علي، 2013، صفحة 99)

## 2- ماهية التجارة الخارجية والميزان التجاري

### 2-1- مفهوم التجارة الخارجية

#### 2-1-1- تعريف التجارة الخارجية وأهميتها:

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية. تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها. (ouvrage, 2015, p. 120)

تعرف التجارة الخارجية على أنها "كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة". (حاتم، 2012، صفحة 36) يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (عبد العظيم، 2010، صفحة 28) من خلال ما سبق يمكننا القول إن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

تشمل التجارة الخارجية كل من:

- ✓ التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- ✓ التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة).
- ✓ الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- ✓ التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "التجارة الدولية" «بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح «تحرير التجارة الدولية» محل اصطلاح «التجارة الخارجية». (حاتم، 2012، صفحة 25) فيقصد

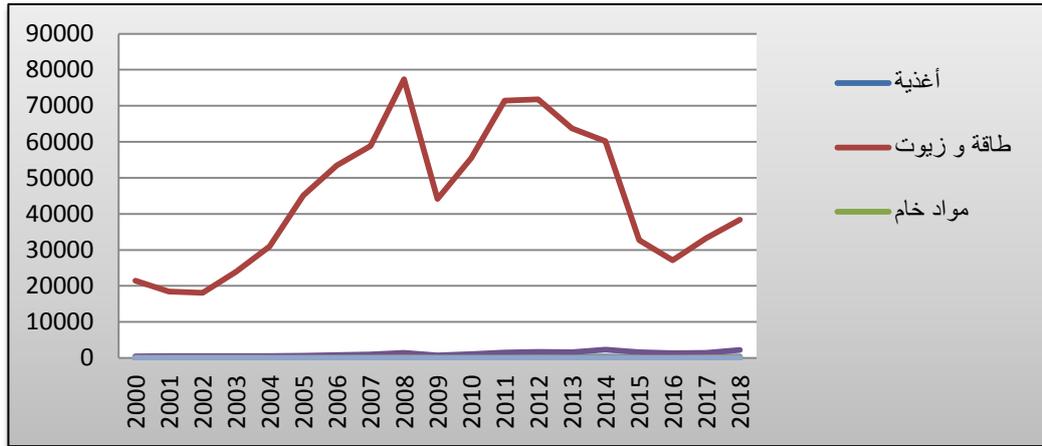
بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة والسياحة.

### 3- هيكل الصادرات والواردات في الجزائر

#### 3-1- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2018)

يقع هيكل الصادرات الجزائرية تحت هيمنة قطاع المحروقات عليه، بفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة أحادية في التصدير من خلال تركيزها على الصادرات الطاقوية (المحروقات)، كما يوضحه الشكل الموالي:

#### الشكل رقم 1: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية (2000-2018)



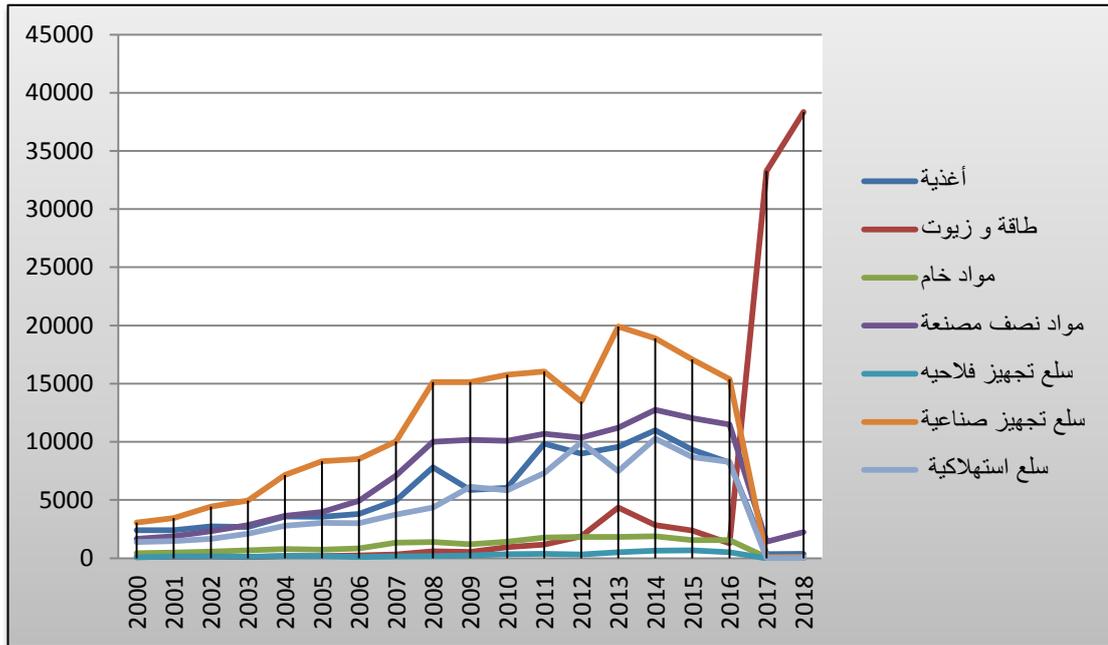
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك لسنة 2018، بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، (Algex)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية تركز أساسا على عائدات البترول تفوق ما نسبته 96% والذي عرف كذلك ارتفاعا متواصلا في المداخيل، وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، فقد بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات (الطاقة والزيوت) 22031 مليون دولار سنة 2000 لتتخفف الخفضا طفيفا خلال السنتين 2001 و 2002 بالنسبتين التاليتين 96.61% و 96.10% على التوالي، لتعاود الارتفاع سنة 2003، ويوضح الجدول أعلاه العلاقة الطردية بين أسعار النفط وعائدات الجزائر من المحروقات، أما الإنخفاض الذي سجل سنة 2009 فهو راجع إلى صدمة خارجية (الأزمة العالمية 2008) حيث إنخفض سعر البترول إلى 62 دولار للبرميل، بعد ذلك تعافت أسعار النفط لتكون أكثر من 110 دولار للبرميل سنة 2010 و 2011، ويشير الجدول كذلك إلى تراجع في الصادرات مرة أخرى بدءا من سنة 2012 كاشفا النقاب عن تراجع في كل من الأغذية، الطاقة والزيوت، المواد الخام والمواد النصف المصنعة، نظرا لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل تراجع عائدات المحروقات. لترتفع سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017.

#### 3-2- التركيب السلعي للواردات الجزائرية (2000-2018):

إن الفترة الممتدة ما بين سنتي (2000-2018) شهدت فيها التركيبة السلعية للواردات الجزائرية ارتفاعا محسوسا في حجم السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

#### الشكل رقم 2: تطور الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية في الفترة (2000-2018).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي للمديرية العامة للجمارك لسنة 2018، بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، (Algex).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعية، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب فسلع التجهيز الصناعية احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات لتعرف بعد ذلك زيادات متتالية منذ سنة 2001 حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث كانت عام 2000 تقدر الواردات من هذه السلعة بـ 3068 مليون دولار وسنة 2008 بقيمة 15142 مليون دولار ولكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في 2013 ما قيمته 19897 مليون دولار، ويفسر ذلك عموما بتلك السياسة التنموية القائمة في البلاد بغرض تقوية البنية القاعدية للاقتصاد، كما نلاحظ من خلال الهيكلية العامة للواردات أن المواد الغذائية بمختلف أصنافها تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الواردات وهذا دلالة على اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات الرئيسي في الإنتاج وبالتالي تناقص الصناعة الغذائية. كما يوضح الجدول انخفاضا طفيفا بدءا من سنة 2015. عموما ومن خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن الأخيرة سجلت ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع إلى التركيبة السلعية للواردات الجزائرية. بلغت ذروتها ابتداء من أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009 حتى 2018. فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,30% خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت من 46.06 مليار دولار أمريكي إلى 46.19 مليار دولار أمريكي.

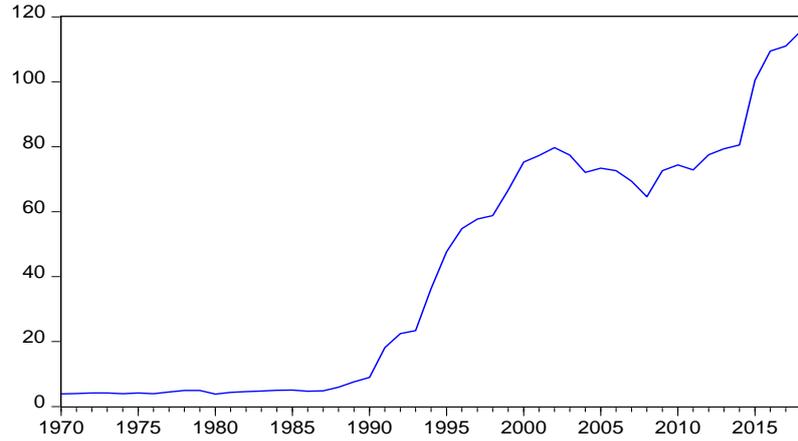
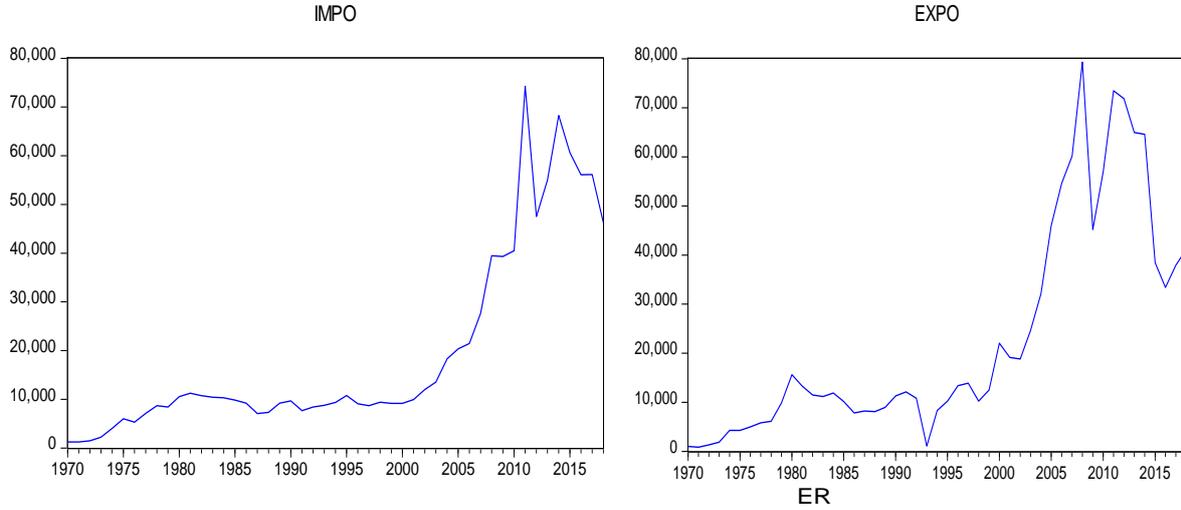
#### 4- دراسة العلاقة بين تطاير أسعار الصرف ومتغيرات السياسة المالية في الجزائر.

##### 1-4 - وصف المعطيات

سوف نقوم بدراسة وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات في الجزائر، ولأجل هذا سنستخدم ثلاثة متغيرات وهي: متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ER) (Exchange Rate)، الصادرات (Exportations) Expo، والواردات (Importations) Impo.، وتعمد دراستنا على معطيات البنك العالمي، بنك

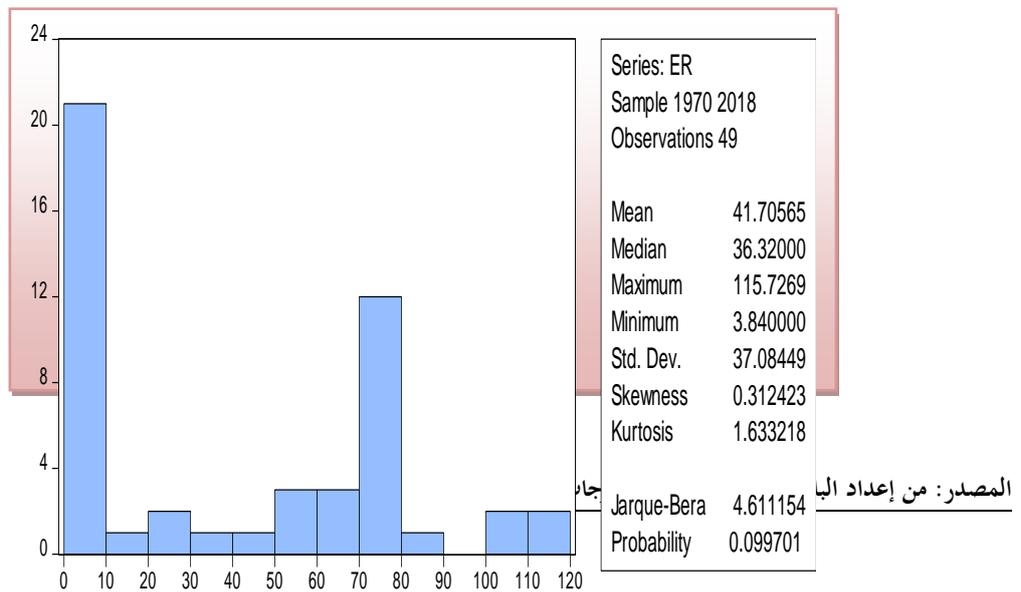
الجزائر، واحصائيات الجمارك الجزائرية، ويعبر عن هذه المتغيرات من خلال سلاسل بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري شملت الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

الشكل رقم 3: المتغيرات المستعملة في الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الشكل رقم 4: اختبار التوزيع الطبيعي وقيم الإحصاء الوصفي لسلسلة ER خلال الفترة (1970-2018).



## عنوان المقال: دراسة قياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة

(1970 - 2018)

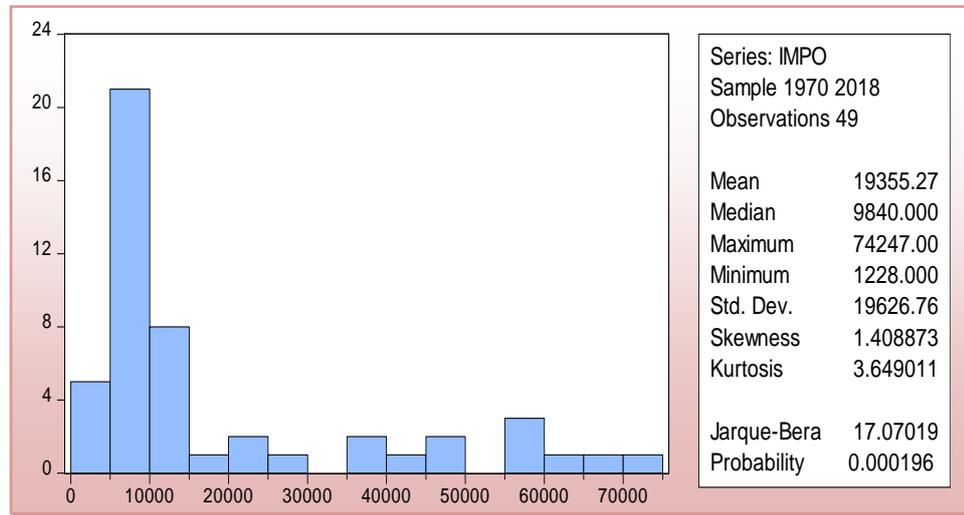
يبين الشكل 4 أعلاه بعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر الصرف ER حيث تتكون هذه السلسلة من 49 مشاهدة ممتدة من 1970 إلى 2018، حيث سجلت أسعار الصرف قيمة عظمى في 2018 بقيمة 115.7269 دينار وقيمة صغرى 3.84 دينار في 1980، ووسيط Médian=36.32، وانحراف معياري قيمته Std Dev=37.08، وكذا معامل Skewness يختلف عن الصفر وهذا يثبت عدم وجود التناظر أي الالتواء إلى اليمين (التواء موجب)، أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera فهو غير معنوي (أكبر من 5%) هذا يعني أن سلسلة سعر الصرف تتبع التوزيع الطبيعي (أي تقبل  $H_0$ ) وذلك رغم اختلاف ( $K \neq 3$  و  $S \neq 0$ ).

4-2- اختبار التوزيع الطبيعي وقيم الإحصاء الوصفي لسلاسل الزمنية (ER, IMPO, EXPO) خلال الفترة

(2018-1970)

الشكل رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي وقيم الإحصاء الوصفي لسلسلة IMPOT خلال الفترة (1970-

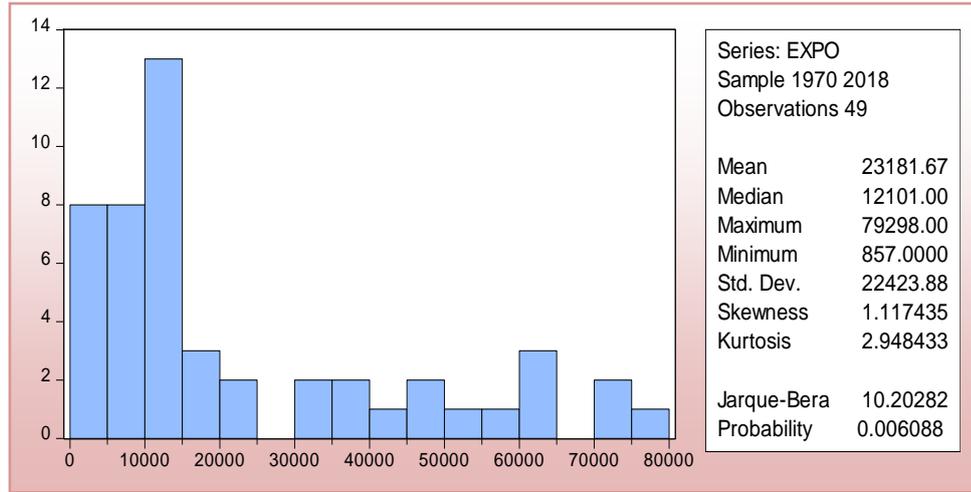
2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الشكل 5 بعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة الواردات IMPO حيث تتكون هذه السلسلة من 49 مشاهدة ممتدة من 1970 إلى 2018، حيث سجلت الواردات قيمة عظمى في 2011 بقيمة 74247 مليون دولار وقيمة صغرى 1228 مليون دولار في 1971، ووسيط Médian=9840، وانحراف معياري قيمته Std Dev=19626.76، وكذا معامل Skewness يختلف عن الصفر وهذا يثبت عدم وجود التناظر أي الالتواء إلى اليمين (التواء موجب)، أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera فهو معنوي (أقل من 5%) هذا يعني أن سلسلة الواردات لا تتبع التوزيع الطبيعي (أي نرفض  $H_0$ ) وذلك للاختلاف ( $K \neq 3$  و  $S \neq 0$ ).

الشكل رقم 6: اختبار التوزيع الطبيعي وقيم الإحصاء الوصفي لسلسلة EXPO خلال الفترة (2018-1970)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الشكل 6 بعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة الصادرات EXPO حيث تتكون هذه السلسلة من 49 مشاهدة ممتدة من 1970 إلى 2018، حيث سجلت الصادرات قيمة عظمى في 2008 بقيمة 79298 مليون دولار وقيمة صغرى 857 مليون دولار في 1971، ووسيط Médian=12101، وانحراف معياري قيمته Std Dev=22423.88، وكذا معامل Skewness يختلف عن الصفر وهذا يثبت عدم وجود التناظر أي الالتواء إلى اليمين (التواء موجب)، أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera فهو معنوي (أقل من 5%) هذا يعني أن سلسلة الواردات لا تتبع التوزيع الطبيعي (أي نرفض  $H_0$ ) وذلك للاختلاف ( $K \neq 3$  و  $S \neq 0$ ).

3-4- اختبارات الجذور الوحدوية: سنقوم بدراسة إستقرارية المتغيرات ولأجل ذلك سوف نستخدم إختبار الجذور الوحدوية ADF Dickey Fuller Augments.

الجدول 1: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

اختبار الجذور الوحدوية ADF						
النتيجة	القيم الحرجة الجدولية			ADF	النموذج	المتغيرات
	%10	%5	%1			
مستقرة	-2.603944	-2.931404	-3.592462	-3.187126	قاطع	IMPO
مستقرة	-3.189732	-3.518090	-4.186481	-4.060555	اتجاه وقاطع	
مستقرة	-1.612135	-1.948495	-2.618579	-1.763093	بدون اتجاه وبدون قاطع	
غير مستقرة	-2.599925	-2.923780	-3.574446	-1.382092	قاطع	EXPO
غير مستقرة	-3.183002	-3.506374	-4.161144	-2.203460	اتجاه وقاطع	
غير مستقرة	-1.612492	-1.947816	-2.614029	-0.470769	بدون اتجاه وبدون قاطع	
غير مستقرة	-2.600658	-2.925169	-3.577723	0.554747	قاطع	ER
مستقرة	-3.191277	-3.520787	-4.192337	-3.584481	اتجاه وقاطع	
غير مستقرة	-1.612408	-1.947975	-2.615093	1.844839	بدون اتجاه	

## عنوان المقال: دراسة قياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة

(1970 – 2018)

					وبدون قاطع
--	--	--	--	--	------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الجدول رقم 2: اختبار استقرارية سلسلة الصادرات عند الفرق الأول

اختبار الجذور الوحدوية ADF						
النتيجة	القيم الحرجة الجدولية			ADF	النموذج	المتغيرات
	%10	%5	%1			
غير مستقرة	-2.600658	-2.925169	-3.577723	- 7.501211	قاطع	D(EXPO)
غير مستقرة	-3.184230	-3.508508	-4.165756	- 7.422007	اتجاه وقاطع	
غير مستقرة	-1.612408	-1.947975	-2.615093	- 7.501233	بدون اتجاه وبدون قاطع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدولين السابقين أن اختبار جذور الوحدوية قد أثبتت أن السلسلة (Expo) لها جذور وحدة، بمعنى أنها غير مستقرة في المستوى  $I(0)$  حيث سجلت قيم أكبر من القيمة الحرجة (الجدولية) عند المستوى 5% وذلك في النماذج الثلاثة (قاطع، اتجاه وقاطع، بدون اتجاه وبدون قاطع) ومستقرة في الفرق الأول  $I(1)$  حيث سجلت قيم أقل مقارنة مع القيمة الحرجة (الجدولية) عند المستوى 5%.

في حين أن السلسلة Impo (الواردات) مستقرة في المستوى  $I(0)$  حيث سجلت قيمة أقل من القيم الحرجة الجدولية في النماذج الثلاثة، أما بالنسبة لمتغير ER (أسعار الصرف) فقد سجلت استقرارها هي الأخرى في المستوى  $I(0)$  من خلال النموذج الثاني فقط (اتجاه وقاطع) بقيمة (-3.584481) وهي أقل من القيمة الحرجة الجدولية، أما في النموذجين المتبقين (قاطع، بدون اتجاه وبدون قاطع) فهي غير مستقرة وقيمتها أكبر من القيم الحرجة الجدولية.

الجدول رقم 3: تقدير النموذج الثاني لسلسلة ER.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.254911	0.071115	-3.584481	0.0011
D(ER(-1))	0.415239	0.150820	2.753217	0.0095
D(ER(-2))	-0.161300	0.167270	-0.964306	0.3419
D(ER(-3))	0.419050	0.166719	2.513514	0.0170
D(ER(-4))	0.011410	0.213500	0.053441	0.9577
D(ER(-5))	0.260095	0.212362	1.224770	0.2293
D(ER(-6))	0.294096	0.204984	1.434729	0.1608
C	-7.674633	2.676425	-2.867494	0.0072
@TREND("1970")	0.700875	0.191623	3.657573	0.0009
R-squared	0.482640	Mean dependent var		2.661117
Adjusted R-squared	0.357219	S.D. dependent var		4.905547

S.E. of regression	3.932953	Akaike info criterion	5.764068
Sum squared resid	510.4480	Schwarz criterion	6.136425
Log likelihood	-112.0454	Hannan-Quinn criter.	5.900551
F-statistic	3.848173	Durbin-Watson stat	1.933592
Prob(F-statistic)	0.002704		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews10**.

بما أن سلسلة متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار ER سلسلة غير مستقرة من نوع TS يتم التخلص من الاتجاه العام من خلال انشاء السلسلة ERT:

$$ERT = ER - (-16.7634434286 + 2.43621218367 * @trend)$$

**4-4** - تقدير النماذج باستخدام **ARDL** بما أن نتائج اختبار الجذور الوحديوية ADF تشير إلى وجود سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى  $I(0)$  و  $I(1)$  سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير.

**5** - تقدير العلاقة بين سعر الصرف والواردات والصادرات في الجزائر باستخدام **ARDL** في الفترة الممتدة بين **1970 - 2018**.

**5-1** - تقدير العلاقة بين سعر الصرف والواردات في الجزائر باستخدام **ARDL** في الفترة الممتدة بين **1970 - 2018**.

#### **5-1-1** - اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (**Bounds Test**)

يبين الجدول رقم (4) أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (**Bounds Test**) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة سعر الصرف والواردات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار الحدود (**Bounds Test**)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	$I(0)$	$I(1)$
			Asymptotic: c: n=1000	
F-statistic	3.42234	10%	3.02	3.51
	2			
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	45		Finite Sample:	

عنوان المقال: دراسة قياسية لآثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة

(1970 – 2018)

			n=45	
		10%	3.19	3.73
		5%	3.877	4.46
		1%	5.607	6.193

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

2-5- تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات باستخدام ARDL في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 – 2018

1-2-5 إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

تم اختبار عدد فترات الإبطاء lags اعتمادا على اختبارات (AIC) Akaike Information Criterion، (SC) Schwarz. information Criteria، (LR) sequential modified LR test statistic، (HQ) Hannan-Quinn information criterion، (FPE) Final prediction error. فمن نتائج الاختبار الخمسة السابقة أربعة منها تسجل أقل قيمة عند الفترة ابطاء واحدة وبالتالي (Lag(1 هي القيمة الأمثل.

الجدول 5: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

La	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 689.9532	NA	7.78e+10	30.75348	30.83377	30.78341
1	- 598.1591	171.3490	1.57e+09	26.85151	27.09240*	26.94132
2	- 592.6162	9.854033	1.47e+09 *	26.78294 *	27.18442	26.93261 *
3	- 591.8049	1.370105	1.70e+09	26.92466	27.48674	27.13420
4	- 584.7200	11.33594 *	1.49e+09	26.78755	27.51022	27.05696

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

2-2-5 إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول رقم (6) أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند كل مستويات المعنوية، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

الجدول رقم 6: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship
---------------	---

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	0.68408 8	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	47		Finite Sample: n=50	
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24
			Finite Sample: n=45	
		10%	3.19	3.73
		5%	3.877	4.46
		1%	5.607	6.193

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

#### • مناقشة نتائج الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين سعر الصرف، والصادرات والواردات في الجزائر، خلال الفترة (1970-2018) بالاعتماد على اختبار الجذور الوحدوية ADF، واستخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير ومنه استخلصنا النتائج التالية: عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف والصادرات والواردات وهذا راجع بالأساس إلى تحكم السلطات النقدية في انزلاقات سعر الصرف لأسباب جوهرية تتعلق بخاطر التخفيض إلى معدلات توازنية تراعي حقيقة الأوضاع الاقتصادية. مما يعني أننا لا نملك سعر صرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي.

#### 6- الخلاصة.

تمثلت الدراسة خلال بحثنا في التعرف على قياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في " إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟"، وعليه ضمن الخاتمة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

- إثبات الفرضيات:

- يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى: يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى: من بين تعاريف سعر الصرف أنه عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، أي عدد الوحدات من عملية معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملية أخرى، ومنه الفرضية صحيحة.
  - تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي على إجمالي الصادرات: أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف والصادرات، وعليه الفرضية خاطئة.
  - تقلبات سعر الصرف لها تأثير إيجابي على الواردات: أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف والواردات، وعليه الفرضية صحيحة.
- ومن خلال اثباتنا للفرضيات السابقة على الإشكالية الرئيسية نكون بذلك قد أثبتنا الفرضيات، وبالتالي أجبنا على الإشكالية الأساسية لهذا البحث ونقول:

#### - نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى.
- يتأثر سعر الصرف بقوة العرض والطلب.
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة مراحل وتطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة النظام النقدي الدولي وتحسين الاقتصاد الوطني.
- الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.
- كان الهدف من سياسات سعر الصرف هو الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.
- حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال فترة الدراسة إلا أن هذا الفائض لا يدل على تحسن الاقتصاد الجزائري، لأن هذا الفائض يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، التي تتربع على المركز الأول وتحتل النسبة الأكبر.
- في الاقتصاد لتنمية القطاعات الأخرى، هذه الأخيرة رهينة تقلبات أسعار الطاقة العالمية ولا يمكن التحكم في سعرها.
- إن الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وباقي العملات، التي هي سياسة تتبعها الدولة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت الفاتورة الخاصة بالواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقط شهدت حصيلتها أيضا ارتفاعا ملحوظا إلا أنها لم تتعدى في أحسن حالاتها خمسة بالمئة من مجموع الصادرات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى ضعف القطاع الإنتاجي الذي حال دون توفير السلع بكميات ونوعية جيدة تنافس نظيراتها في الخارج خاصة السلع الأوروبية منها، وكذلك فقداها لمواصفات الجودة العالمية.

ouvrage, L. (2015). . le commerce international à la portée de tous. paris: imprimé à compte d'auteur.

احمد . بلقاسم. (2003). سياسات أسعار الصرف. . لبنان: المعهد العربي للتخطيط،.

بلجسن علي. (2013). دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي. الجزائر: جامعة تلمسان، الجزائر: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير.

بمجة. الزهراء. (2010). ثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-. . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر: أطروحة دكتوراه.

بوخاري لولو موسى. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. لبنان: مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

سامي عفيفي حاتم. (2012). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. . لبنان: دار المصرية اللبنانية.

عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالب. (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية. عمان، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الحلیم عبد العظیم. (2010). اقتصاديات التجارة الدولية. مصر: مكتبة زهراء الشرق.

قدي عبد المجيد. (2005). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.